وهو المضارع الخ بنيه بالحصر على ان دخول الصفة المشبهة
وافعل التفضيل وافعل التعجب غير مراد لان الاولى لا تصاغ الا
من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض
عن البهوتي واقره من التعليل بانهما لا يصاغان من فعل
قلبي لا يخفى ما فيه لانه اذ لا يمتنع اعلم زيد اعلم من عمرو وما
اعلم زيدا ومن جواز الالغا اي في غير المصدر اما فيه
فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولاه او احدهما لان معمول
المصدر لا يتقدم عليه كما سياتي او المراد بالجواز ما قابل الامتناع
فيصدق بالوجوب في القلبي قيد به لاخراج افعال
التصيير الداخلة في قوله سابقا من افعال الباب
وتعليقه ان عطف على جواز فلا اشكال او على الالغا فالمراد
بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافي ما ياتي
من ان التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز او المراد
بجوازه جواز الاتيان بسببه وهو المعلق بل في حال
توسطه او تاخره تكن يقبح الالغا اذا اكد الفعل بمصدر لمنافاة
تاكيده الالغاء ويقل اذا اكد باسم اشارة او ضمير عايدين
الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك اي الظن منطلق
وزيد ظننته اي الظن منطلق ورايت بخط الشنواني على
هامش نسخة التسهيل للدماميني نقلا عنه ما نصه ذكر المرادي
ان لجواز الالغا هنا قيدين اهملهما المص احدهما ان لا تدخل لام
الابتدا على الاسم فان دخلت نحو لزيد قايم ظننت وجب
الالغا الثاني ان لا ينفى الفعل فان نفي امتنع فيمتنع نحو
زيد قايم لم اظن لبنا الكلام على النفي ولم يتعرض المص ولا غيره

متى

من اتباعه لهذا الذي ذكره المرادي وهو محل نظر اذ قد يجاب عن الاول
بانه لا حاجة لاستدراكه لانه من باب التعليق اذ الظاهر ان
تاخر الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق وعن الثاني
بمنعه وقد يوجه اي يوجه منعه منافاة بنا الكلام على
النفي للالغا ويقوله الخ عمرو وما اخاله الخ ما متكئ تنويل على
ما فيه وما نقله عن المرادي نقله السيوطي في نكتته عن
ابي حيان شيخ المرادي قال نعم وينبغي ان يكون كاللام غيرها
من المعلقات اه وقد تصرف البعض في عبارة السيوطي
بلا فهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الاول فلا
يجوز لزيد قايم ظننت ولا لزيد ظننت قايم وصف قد ذلك
اي قول المص لا في الابتدا لان المراد بالابتدا ان لا يسبق على الفعل
شي كما هو صريح صنيع الشارح بعد سوا اي لان العامل اللفظي
لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتدا
وقيل الاعمال اقوى لان اللفظي اقوى وان توسط ورجح في التوضيح
وكل من التعليلين لا يجري في نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقدير
الاتي اذ ليس فيه على تقديره عامل معنوي كما ستعرفه
واعترض بانه في نحو زيد ظننت قايم شجاك في المغني والجملة
المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدا وخبره فاعتراض
البعض بانه يلزم على الالغا المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي
مدفوع اي احزنك ربع الظاعنين اي منزل الراحلين
يروى برفع ربع الخ مفاد كلام الشارح تعين الالغا كما يرفع ربع وتعين
الاعمال على نصبه وان جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه
من الرفع والنصب وهو كلام لا ينبغي ان يقع فيه خلاف بين بصري وكوفي